ASJP Algerian Scientific Journal Platform

دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 19 العدد: 03(2021) ص304-311

# الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة "كمبوديا واللاوس أنموذجا"

## Green Economy and Sustainable Development

## "Cambodi and Laos as a Model"

| رفيق بوبشيش* | فهيم رملي | سامي بخوش |
|---|---|---|
| جامعة باتنة 1 ( الجزائر) | جامعة البليدة 2 ( الجزائر) | جامعة باتنة 1 ( الجزائر) |
| Rafikboubchiche@gmail.com | Remlifahim@yahoo.fr | sami.bekhouche@univ-batna.dz |

**معلومات المقال**

تاريخ الارسال:
2021/09/11
تاريخ القبول:
2021/10/03

**الكلمات المفتاحية:**
- ✓ الاقتصاد الأخضر
- ✓ التنمية المستدامة
- ✓ كمبوديا واللاوس

**الملخص:**

على مدى العقد الماضي ، برز الاقتصاد الأخضر كإطار سياسي هام للتنمية المستدامة في كل من البلدان المتقدمة والنامية. إنه يقدم إطاراً جذاباً للمجتمعات في استخدام الموارد ، وأقل ضرراً بيئيًا ، وأكثر شمولاً اجتماعياً. وهناك العديد من التعريفات المختلفة للاقتصاد الأخضر منها مفهوم "التحولي" و"القوي"..الخ، وهي تعبر عن وجود توترات بين مختلف خطابات الاقتصاد الأخضر المتنافسة، ولكن في الأخير تركز هذه التعريفات المهمة على "الاقتصاد الأخضر التحويلي".هذا، ويعد القياس الاقتصادي والبيئي ضروريًا ، لذلك لا تزال المناهج الحالية قيد التطوير، أو تفتقر إلى البيانات المتاحة أو تظهر تناقضات مع التعاريف المقترحة، وبالتالي قد لا تدعم صنع القرار الفعال ولا الجهود المبذولة لتحويل الاقتصاديات. تحدد هذه المورقة أوجه القصور الحالية في مختلف التعريفات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر.

*Article info*

*Received* 11/09/2021
*Accepted* 03/10/2021

**Keywords:**
- ✓ *Green Economy*
- ✓ *Sustainable Development*
- ✓ *Cambodia and Laos*

*Abstract :*

*The green economy has emerged as an important policy framework for sustainable development in both developed and developing countries. There are many different definitions of a green economy and they all express tensions between the various competing green economy discourses, but in the latter they all focus on a "transformative green economy." Economic and environmental scaling is essential, so current approaches are still under development, or lacking in Available data or show inconsistencies with proposed definitions, and thus may not support effective decision-making nor efforts to transform economies. This paper outlines the current shortcomings of various definitions related to the green economy.*

* المؤلف المرسل



Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

## 1. مقدمة:

أصبح مفهوم الاقتصاد الأخضر في مجال الاقتصاد البيئي محور مؤتمر "ريو +20" للأمم المتحدة في عام 2012 ، حيث أطلق مصطلح الاقتصاد الأخضر باعتباره الكلمة الجديدة في خطابات السياسة الدولية المتعلق بالتنمية المستدامة. ويتسم الاقتصاد الأخضر بأنه تخفيض في نسبة الكربون، وعقلانية من حيث استخدام الموارد، وشاملا اجتماعيًا، ويكون النمو في إطاره مجسّدا في دخل الفرد والعمالة مدفوعًا بالاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل من انبعاثات الكربون والتلوث، كما تعزز من الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد، كما أنه يمنع من فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي. والأهم من ذلك، يتم تقديم الاقتصاد الأخضر على أنه قادر على توليد نفس القدر، أو حتى زيادة النمو مثل الاقتصاد الحالي، وإن كان بطريقة أكثر استدامة وشمولية.

للاقتصاد الأخضر ارتباط وثيق بمفهوم التنمية المستدامة المنبثق من اجتماع برونتلاند، حيث لم تكن التنمية المستدامة قابلة للتحقيق لأنه كما يجادل مؤيدو الاقتصاد الأخضر فإن الاقتصادات الحالية منحازة نحو تأمين النمو من خلال استنفاد الموارد الطبيعية، وهو ما نص عليه تقرير الاقتصاد الأخضر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والقاضي على أن التجارة أمر لا مفر منه بين الاستدامة البيئية والتقدم الاقتصادي، ولكن إن تحديد أوجه القصور في سياسات التسعير وتنفيذ التغييرات التنظيمية التي تحفز التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيًا واجتماعيًا يمكن أن يوفر فرصًا للنمو والدخل المالي.

وقد تم تبني الاقتصاد الأخضر من قبل العديد من المنظمات الدولية بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فتم إدخال النمو الأخضر في المناقشات الحكومية الدولية لأول مرة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمؤتمر الوزاري الخامس (UN ESCAP)حول البيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في عام 2005 في سيول، هذه المبادرة الأخيرة تؤطر النمو الاقتصادي المستدام بيئيًا (النمو الأخضر) كشرط مسبق لبناء اقتصاد أخضر، كما جاء بعده تأسيس معهد النمو الأخضر العالمي (GGGI)لتقديم الدعم وتعزيز النمو الاقتصادي في إطار اقتصاد قوي وشامل ومستدام في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة، بالإضافة إلى ذلك اعتمد البنك الدولي النمو الأخضر كوسيلة لتحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية في تقريره "النمو الأخضر الشامل: الطريق إلى التنمية المستدامة" ، والذي يدعو إلى قياس أفضل للأداء الاقتصادي يأخذ في اعتباره قيمة رأس المال الطبيعي في العالم.

وفي المقابل أدت تكييفات الاقتصاد الأخضر مع الاقتصاديات الوطنية والخطط الحكومية إلى أشكال مختلفة للغاية من الخطابات، لذلك يميز المنظرون بين أربعة خطابات مختلفة للاقتصاد الأخضر: المرونة الخضراء، والنمو الأخضر، والتحول الأخضر، والثورة الخضراء. تأسياسا على ذلك جاءت هذه الورقة لمناقشة أسباب هذا التنوع في المفاهيم طارحة الإشكالية التالية: ما هو التعريف الذي يقدم مفهوما شاملا للاقتصاد الأخضر؟ وما هي مميزات الاقتصاد الأخضر عن الاقتصاد الحالي؟ وكيف جسّدت كل من كمبوديا واللاوس هذا التوجه؟

في هذه الورقة، نعتمد على الفرضية التالية: يعتبر مفهوم النمو الأخضر هو الشكل الأكثر شيوعًا للاقتصاد الأخضر على مستوى العالم، والأكثر توافقًا مع الخطابات الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة السائدة في كل من كمبوديا واللاوس.

وللتطرق للموضوع تم الاستعانة بالمنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الأدبيات والمنشورات ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر، والتي تم العثور عليها من خلال عمليات البحث في المواقع الإلكترونية للمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية. وتم استكمال هذه المراجعة ببحث على الإنترنت باستخدام محرك بحث من أجل تطوير تحليل بسيط لتكرار استخدام مصطلح "الاقتصاد الأخضر" ، كما



Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أننا نقف عند تجربتين رائدتين وهما مملكة كمبوديا وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية على اعتبار أنهما قامات بدمج آليات الاقتصاد الأخضر المختلفة في خطط التنمية الوطنية الخاصة بهما.

وفي سبيل معالجة مُثلى لما تم إيراده أعلاه، تعمد الورقة إلى التركيز على محاور أربعة؛ الأول هو تطور مفهوم الاقتصاد الأخضر، والثاني حول مفهوم الاقتصاد الأخضر في حد ذاته، والثالث حول عيوب الاقتصاد الأخضر، الرابع والأخير حول الاقتصاد الأخضر في كل من كمبوديا وجمهورية اللاوس، وخاتمة تمثل خلاصة ما تم مناقشته وتحليله في ثنايا هذه الورقة وإجابة للأسئلة المثارة اول الأمر وتأكيد أو نفيا للفرضية الرئيسية.

## 2. تطور مفهوم الاقتصاد الأخضر

كانت تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008-2009 بمثابة عاصفة مثالية للنهوض الدولي بالاقتصاد الأخضر. فقد أدت القوى المشتركة للركود الاقتصادي العالمي، والتغيير البيئي الناجم عن النشاط البشري، والتفاوتات الاجتماعية الصارخة إلى ظهور دعوات دولية لتغيير جذري في ممارسات التنمية الحالية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر(بلحشعي 2021، ص ص 449-450). ومع ذلك ، ظهر المفهوم نفسه لأول مرة مع مخطط بيرس للاقتصاد الأخضر لوزارة البيئة التابعة للمملكة المتحدة،ويدرك الأساس المفاهيمي للاقتصاد الأخضر، بأن الفصل بين التنمية الاقتصادية والسياسات البيئية أمر مصطنع، حيث وصفت الولايات المتحدة والصين وكوريا الجنوبية حزم التحفيز الخاصة بهذا الاقتصاد بأنها "صفقات خضراء جديدة"، وكان الأساس المنطقي لهذا هو أن المحفزات المالية الخضراء تعتبر وسيلة دفع للاقتصاد، كما تضع أيضًا الأسس الضرورية لتحقيق نمو مستدام وأكثر استقرارًا في المستقبل(Davis 2013, Pp 1285-1295)

وتدرك مثل هذه التدابير أن الانتعاش الاقتصادي واستجابات تغير المناخ ليست في تناقض، حيث يوضع الإقتصاد الأخضر كبديل أكثر جاذبية للانتعاش الاقتصادي بدلاً من العودة إلى النمو الاقتصادي الحالي، وعلى الرغم من حجم وعدد "الصفقات الخضراء الجديدة"، فإن الاقتصاد الأخضر بالفعل موجودة على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث بلغت قيمة شركات التكنولوجيا الخضراء وحدها 284 مليار دولار عالميًا في عام 2008 على سبيل المثال، بلغ دعم الوقود الأحفوري 523 مليار دولار على مستوى العالم بحلول عام 2011 ، مقارنة بـ 88 مليار دولار لدعم الطاقة المتجددة ( هاريس كابروتي 2011، ص 81)

وتمثل الاستجابات "الخضراء" للأزمة المالية جزئيًا نقطة عودة إلى مستويات أعلى من الدولة، وإعادة إضفاء الشرعية على تدخلها في الاقتصاد. وبعد عام 2009، انتقل الاقتصاد الأخضر إلى مستوى السياسات الخارجية. وفي عام 2012، أعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أن الاقتصاد الأخضر نقطة محورية على الصعيد الدولي، حيث أعطى أملا على أن هذا المفهوم سوف يتحصل على الدعم السياسي والمالي الضروري على الصعيد العالمي، أو على الأقل الاعتراف بمركزيته في مناقشات السياسة الدولية وهو ما علق عليه كلارك قائلاً: "يؤكد ريو +20 على أن الاقتصادات يجب أن تكون خضراء وشاملة"(كلارك 2013، ص16). وعلى الرغم من أن الاقتصاد الأخضر كان موضوعًا مهما في المؤتمر، ولكن هذا الأخير قد افتقر إلى رؤية، كما فشلت وثيقته الختامية في وضع خارطة طريق متماسكة لهذا الإقتصاد، كما جلبت أهداف التنمية المستدامة بعد مؤتمر ريو التي تم الإعلان عنها في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 مزيدًا من الاهتمام لممارسات الاقتصاد الأخضر، ومع ذلك لم تكن خطابات الاقتصاد الأخضر غائبة عن بيانات معظم الوفود أثناء المفاوضات من خلال كيفية تحقيق الأهداف(نفادي 2017، ص ص 646-647).



Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

### 3. مفهوم الاقتصاد الأخضر

أدت المناقشات الحالية إلى فهم مشترك للاقتصاد الأخضر على أنه مفهوم يجمع بين مجموعة من السياسات لتعزيز الاستثمار في البيئة الهامة، مع المساهمة في السعي لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويفهم الاقتصاد الأخضر تاريخيًا على أنه نظام اقتصادي متوافق مع البيئة الطبيعية وبالتالي فهي صديقة للبيئة. أما اليوم فقد تطور مفهوم الاقتصاد الأخضر ليأخذ في الاعتبار أيضًا القضايا الاجتماعية، وذلك باستخدام التكنولوجيا والطاقة النظيفة، ومن المتوقع أن يوفر الاقتصاد الأخضر أمانًا أكثر للبيئة وصحة مثالية لطبيعية، وخلق فرص عمل خضراء بديلة، والحفاظ على تنمية المجتمعات(Allen & Clouth 2012,Pp 7-8)

وغالبًا ما يرتبط مفهوم الاقتصاد الأخضر بأفكار مثل خفض الكربون والنمو أو النمو الأخضر، وفي سياق الاقتصاد الأخضر لا يعني مصطلح النمو نموًا في الناتج الاقتصادي فقط، ولكنه يشير إلى التقدم الاقتصادي المستدام. هذا، ويهدف الاقتصاد الأخضر إلى التغلب على النهج الاختزالي الذي تم النظر فيه للناتج المحلي الإجمالي كمقياس بسيط للنشاط الاقتصادي. وككل، يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر على أنه مسار متعدد الأوجه للتنمية المستدامة، والذي يعطي للدول والحكومات حرية التصرف الخاص في تصميم سياساتها الاقتصادية الخاصة وتنفيذها، اعتمادًا على الموارد الوطنية والتحديات والاحتياجات. وقد عرف كارل بوركارت Burkart Kar الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يستند إلى ستة قطاعات رئيسية هي: الطاقة المتجددة، والبناء الأخضر، ووسائل النقل النظيفة، وإدارة المياه، وإعادة تدوير المياه الثقيلة، وإدارة الأراضي. في حين تم تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه واحد من الأسباب التي تؤدي إلي تطور ونمو البشرية، وسيصبح المجتمع عادلا في توزيع الموارد ، وتحقيقه سوف يؤدي بشكل ملحوظ إلي تقليل الأخطار و الندرة البيئية .(Georgeson & Maslim & Poessinouw 2017, Pp 3-4)

وبالنسبة لمقومات الاقتصاد الأخضر فإن هذا الأخير يتبنى رؤية تقوم على توجيه التنمية الاقتصادية في اتجاه الاستدامة، ووفقا للفهم الحالي لمفهوم الاقتصاد الأخضر فإن هناك خمسة عناصر رئيسية تدعم الانتقال إلى مفهوم الإنتاج والاستهلاك الأكثر استدامة؛ العنصر الأول يتعلق بتوليد واستخدام الطاقة المتجددة، وهو يشير بهذا المعنى إلى أي مصدر للطاقة القابلة للاستخدام والمتجددة التي تهدف إلى استبدال مصادر الوقود الاحفوري دون العواقب غير المرغوب فيها كانبعاثات الغاز التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري وغيرها. أما العنصر الثاني فمرتبط بكفاءة الطاقة، والمراد منه هو السعي للاعتماد على وسائل تقنية أكثر كفاءة، وكذا استخدام طاقة أقل لتوفير نفس المستوى التي تقدمها الطاقة العادية. وتأتي إدارة النفايات والتقليل منها كعنصر ثالث، ويأخذ بعين الاعتبار مناهج مختلفة من المنع والتقليل وإعادة الاستخدام وكذا إعادة تدوير وتوليد النفايات ضمن القدرات التجديدية للكوكب. أما العنصر الرابع فيتمحور حول الحفاظ على الموارد الطبيعية الموجودة واستخدامها المستدام، وذلك عبر إدراك أهمية الطبيعة الاقتصادية قيمة مواردها كالمياه العذبة والغابات والشعاب المرجانية وكذا الحفاظ على خدمات النظام البيئي. أخيرا تأتي مسألة خلق فرص عمل صديقة للبيئة كعنصر خامس، من شأنه تعزيز الوظائف اللائقة التي توفر أجورًا مناسبة وظروف عمل آمنة وآفاق مهنية معقولة تستند على فكرة حقوق العمال .(FAO 2010,Pp3-4)

### 4.عيوب الاقتصاد الأخضر:

اكتسب الاقتصاد الأخضر أرضية مناسبة في مداولات الحوكمة البيئية ومقترحات السياسات في العقود الماضية، فقد تم تقديمه في البداية كجدول أعمال جديد وابتكار، يركز على نشر التطور الهندسي والفطنة الإدارية وآليات السوق لمعالجة التقصير البيئي والاجتماعي لنموذج التنمية الحالي، فقد جلب فوائد هائلة للمجتمع، ولكن على الرغم من ذلك فالنمو الأخضر له العديد من القيود النظرية والقيود التجريبية، ذلك أن النمو الاقتصادي المستمر في البلدان الغنية يواجه صعوبات، والنمو في حد ذاته لا يقدم الفوائد



Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

للمجتمع الأوسع من حيث نوعية الحياة والسعادة والصحة والاستدامة البيئية. فالنمو غير المحدود يفرض تحديات هائلة على صحة الكوكب، مع ما يترتب على ذلك من آثار على المدى الطويل(Mathai & Puppim 2016, P 111).

وعلاوة على ذلك، ليس من السهل إزاحة مشروع النمو الاقتصادي باعتباره ناتج عن التحولات المجتمعية الأساسية المرتبطة بظهور فكرة الاعتدال الاقتصادي (التحويل الخطي للوقت، ومفهوم التقدم، وانحلال معايير الأجور العادلة، وتقدير عمليات الثروة والإنتاج والتوزيع)، فمن الناحية المؤسسية فإن حتمية النمو هي سمة متأصلة في نمط الإنتاج الرأسمالي المتفاقم في ظل النموذج الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. هذه الرأسمالية تميز نفسها عن جميع النظم الاجتماعية والاقتصادية الأخرى في تاريخ البشرية من خلال الحركة نحو اللامحدود. فمنطقها الشامل يخترق المجتمع من جميع جوانبه ويحول العالم بأسره تقريبًا إلى حقل تثمين من خلال عملية التراكم الأعمى التنافسي الذي يمنح للرأسمالية متطلباتها المميزة للنمو المستمر(Cosbey 2021, p52).

إن الأمل الرئيسي لمناصري النمو الأخضر، والذي يعتمد عليه الكثير من قضاياهم، هو أن مكاسب الكفاءة ستبطل الزيادات الإجمالية في الطاقة المصاحبة لإنتاجية المواد، بما في ذلك الانخفاض الكبير في انبعاثات غازات الدفيئة، لكن هذا يعد إفراطا في التفاؤل لأسباب ليس أقلها من أنها تتجاهل النظر في مفارقة جيفونز، هذه الأخيرة التي تفترض أن الكفاءة التكنولوجية المحسنة في استخدام الموارد الطبيعية -ضمن إطار رأسمالي- تميل إلى عدم التناقص بل إلى الزيادة في معدل استهلاكها الإجمالي، لأن تكلفتها النسبية يتم تقليلها وبالتالي تخلق زيادة في الطلب وتحرير رأس المال للاستخدامات البديلة. أما على مستوى الواقع، فقد تم مثلا انتقاد الاستراتيجية الوطنية لكوريا الجنوبية للاقتصاد الأخضر والخطة الخمسية للنمو الأخضر التي تم الكشف عنها، لكونها تستند إلى التوسع في الطاقة النووية واستصلاح الأراضي وقطع القنوات وتجريفها وبناء العديد من السدود، وكل ذلك من شأنه أن يضع مزيدًا من الضغوط على البيئة الطبيعية للبلاد(Khor 2021, p72).

## 5.الاقتصاد الأخضر في كمبوديا وجمهورية اللاوس:

الهدف من هذا المحور هو تحليل كيفية دمج كمبوديا وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية آليات الاقتصاد الأخضر المختلفة في خطط التنمية الوطنية الخاصة بكل منهما، وما إذا كان هذا التحول قد تحول إلى اقتصاد أكثر سلامة بيئيًا واجتماعيًا.

**1.5. الاقتصاد الأخضر في مملكة كمبوديا:** تعتبر كمبوديا واحدة من أولى الدول التي بدأت في تطوير خارطة طريق نحو سياسة وطنية للنمو الأخضر في عام 2009، بدعم من معهد النمو الأخضر العالمي GGGI ، واقترحت هذه السياسة عدة مسارات مختلفة سواء كانت قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، حيث كانت تهدف إلى تسليط الضوء على أهمية الحصول على الطاقة المتجددة والاستخدام المستدام للأراضي، باعتبارها سلسلة متصلة. وقد تم نشر الإستراتيجية الوطنية الكمبودية للنمو الأخضر NSPGG في عام 2013، وهذه الإستراتيجية سارية المفعول حتى عام 2030 ، تضم NSPGG تسعة قطاعات على نطاق واسع، وهي الاستثمارات الخضراء، وخلق فرص العمل الخضراء، وإدارة الاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الأزرق، والبيئة الخضراء، وإدارة الموارد الطبيعية، وتنمية الموارد البشرية والتعليم الأخضر، والإدارة الفعالة للتكنولوجيا الخضراء، ونظام الأمان، وحماية التراث الثقافي الأخضر والهوية الوطنية، والحوكمة الرشيدة للنمو الأخضر، كما تم دمج نموذج النمو الأخضر على مستوى القطاعات في جهود التنمية الوطنية بحلول عام 2030 (Mohammed & others 2013, p16)

وتهدف NSPGG إلى تعميم تفكير النمو الأخضر في خطط التنمية الوطنية في كمبوديا، وبالتالي تعزيز الرفاهية والنمو الاقتصادي للحد من الفقر، وتتم معالجة النمو باعتباره سياسة شاملة في خطة التنمية الإستراتيجية الوطنية NSDP، وهدفها الاستراتيجي هو الحفاظ على البيئة وخفض في نسبة الكربون في الهواء. ولتحقيق ذلك، تقترح الخطة أيضًا أن البلد بحاجة إلى توسيع



Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

واستعادة الغطاء الحرجي لتصبح دولة صافية من الكربون، وكذا ترميم وصيانة مخزونات المياه العذبة والبحرية، ومنع تدهور التربة والمياه وكذا جودة الهواء. كما وتقترح الخطة أيضا الاعتماد على الخطة الاستراتيجية الوطنية NSPGG بشأن النمو الأخضر، لتكون بذلك بمثابة مبادئ توجيهية للوزارات التنفيذية والقطاعات المعنية، هذا إلى جانب خطة المراقبة والتقييم، ومؤشرات قياس الهدف، نظرًا لأن الخطة الإستراتيجية للنمو الأخضر تعمل في المقام الأول كورقة توجيه، فقد أدرجت عشرات المشاريع أو أهداف التنمية والهيئات أو الوزارات الإرشادية المسؤولة عن التنفيذ في إطار كل قطاع. فعلى سبيل المثال يجب على وزارة السياحة إنشاء العلامات البيئية للشركات السياحية المتخصصة، ولكن يجب على وزارة التجارة أيضا أن تتغير لتبدأ في استخدام الحلول التكنولوجية الخضراء في جميع القطاعات على نطاق واسع(Mareth 2010, p15).

وما يميز هذه الإستراتيجية أنها تعطي كل كيان مسؤولية تحديد تفاصيل الإجراءات التي تراها مناسبة في إطار النمو الأخضر، كما يكمن جوهر استراتيجية وسياسة النمو الأخضر في تحويل التنمية الاقتصادية التقليدية إلى نمو أكثر استدامة من شانها مساعدة كمبوديا في تحولها إلى دولة متقدمة. وينظر المتابع لهذه إلى هذه الأعمال القائمة على استخدام الموارد الطبيعية على أنها تتحسن نحو ممارسات أكثر مسؤولية من خلال عمليات تقييم الأثر الاجتماعي (SIA) وتقييم الأثر البيئي، وتقترح الإستراتيجية مبادئ "تقليل وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير" لتشجيع استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة جنبًا إلى جنب مع إطار الإنتاج والاستهلاك المستدامين (Mohammed & others 2013, p18).

هذا، وقد تعددت مجالات الاقتصاد الأخضر في كمبوديا وتنوعت ما بين قطاعات الطاقة والمياه والغابات؛ طاقويا، وبسبب الاعتماد على الكهرباء المستوردة وعدم كفاية الإنتاج المحلي، تعتبر كمبوديا من بين أغلى الدول في أسعار الطاقة في المنطقة، في حين أن حوالي 50٪ فقط من السكان يحصلون على الكهرباء. نظرًا للطلب المتزايد بسرعة والآمال في تعزيز أمن الطاقة وإمكانية تحقيقها، فقد تم توجيه الاستثمارات بشكل أساسي إلى محطات توليد الطاقة الكهرومائية والفحم على نطاق واسع . ويعتبر قطاع الطاقة من الاتجاهات الاستراتيجية التسعة، ولكنها تناقشها في إطار إجراءات مختلفة تحت عنوان إدارة البيئة الخضراء وإدارة الموارد الطبيعية في ظل الاستثمارات الخضراء والوظائف الخضراء، حيث تنص الإستراتيجية على أن الحد من استخدام الطاقة والموارد الطبيعية سيتحقق من خلال الاستثمارات المستدامة، عن طريق تشجيع الصناعة الخضراء التي تعتمد على استخدام الطاقة المتجددة، وتوفير الطاقة، والاستخدام الفعال للمواد الخام(UNFCC2016, p 14).

وفي مجال المياه، فإن ما يفهم من الإدارة المستدامة لموارد المياه هو الوصول إلى المياه العذبة للشرب والري من أجل الزراعة، وكذلك تحسين أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي، كما تشجع NSPGG على زيادة الإقبال على حلول الطاقة المتجددة الريفية في الغالب من حيث استخدام الكتلة الحيوية التقليدية وعلى رأسها الطاقة الكهرومائية، بغض النظر عن الخيارات الاخرى مثل موارد الطاقة الشمسية الوفيرة. أما قطاع الغابات، فقد تم إصدار قانون الغابات عام 2016 والذي اتخذت الحكومة بموجبه خطوات لتقليص الاستغلال الجائر للأراضي الزراعية، وم نبين هذه الخطوات إصدار سندات امتياز الأراضي الاقتصادية من 99 عاما إلى 50 عاما، وكذا تحويل امتيازات الأراضي الاقتصادية إلى امتيازات الأراضي الاجتماعية، وبالإضافة إلى هذا صاغت الحكومة -بمساعدةٍ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- خطة استراتيجية لإنتاج الغابات للفترة ما بين 2018-2032 والتي تهدف بموجبها لتحسين الإدارة المستدامة للغابات من أجل الاستخدام الاقتصادي لمنع إزالتها (أي الغابات) (Sam Nuon 2012, Pp11-12).

**2.5. الاقتصاد الأخضر في جمهورية اللاوس:** تعكس الإدارة الحالية للاقتصاد الأخضر في جمهورية لاوس التاريخ المؤسسي والصراعي حول إدارة الموارد الطبيعية التي كانت مركزية في سياسات الدولة الداخلية منذ التسعينيات، ويعود تاريخ الفكرة إلى تطورين هامين؛ الأول



Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يتمثل في مشروع الطاقة الكهرومائية NT2، والثاني يتمثل في إنشاء وزارة الموارد الطبيعية والبيئة MONRE. ويعتبر مخطط النمو الأخضر في جمهورية لاوس كطريق للخروج من وضع أقل البلدان نمواً، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى تقويض مسار النمو العالي التأثير، وكذا تحقيق قفزات في شتى المجالات، فقد تم وصف الأمة بأنها جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية الخضراء والنظيفة. ووفقًا للإستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر NGGS فإن حكومة جمهورية اللاوس أقرت لديها أن النمو الأخضر يعتبر كإطار شامل، كما تم إدراجه في أجندة التنمية المستدامة الأكبر في البلاد(البنك الدولي 2017، ص11).

وتتضمن الخطة الوطنية الثامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المعروفة اختصارا NSEDP النموَّ الشاملَ الأخضرَ كأحدِ الموضوعات ذات الأولوية، مع تنسيق نصف مؤشراته مع أهداف التنمية المستدامة وأهداف النمو الأخضر، والتي تتحدد في تحسين جودة الاستثمار من خلال تنفيذ السياسات التي تعمل على الحد من التدهور البيئي، وكذا حماية الموارد البيئية والطبيعية بشكل فعّال واستخدامها وفقا لمخطط النمو الأخضر ومبادئ التنمية المستدامة (المعهد القومي للبحوث الاقتصادية 2013، ص 25). وبالرجوع إلى المسودة الأولى من NGGS نجد انها تحدد ستة قطاعات لها صلة بالاقتصاد الأخضر (من ضمنها الغابات والطاقة) وخمسة مجالات في مختلف القطاعات، وتركز في مجملها على تعزيز نظام إدارة الاستثمار لضمان النمو الأخضر، وكذا تعزيز نظام الإدارة البيئية وتعزيز نمط الحياة والاستهلاك الأخضر. ولتمويل هذه الخطة اعتمدت جمهورية اللاوس على المنح والقروض المنخفضة الفائدة التي تقدمها المنظمات الدولية والبنوك الدولية الأخرى، كما اتجهت الدولة إلى استراتيجية الخوصصة وجذب الاستثمارات الخارجية والتي عادة ما تكون مدعومة بشروط احترام التشريعات والقواعد واللوائح الوطنية. نتيجة لذلك تلقت الدولة الدعم من البنك الدولي من أجل تنفيذ الخطة باعتبارها محاولة لتصحيح مسار النمو المرتفع في الدولة -بحسب وصف البنك الدولي- (المعهد القومي للبحوث الاقتصادية 2013، ص28).

وبالعودة إلى قطاعي الطاقة والغابات ومحلهما من مشاريع الاقتصاد الأخضر في جمهورية اللاوس فنجد مثلا أن كلا المشروعين NGGS و NSEDP سيعملان على توفير زيادة في النسبة المئوية من الطاقة النظيفة تصل لحوالي 40% بحلول عام 2030، وفي مجال الغابات فإن المشروع NGGS يصف الغابة بأنها مصدر للغذاء والماء والإنتاج الزراعي لشعب اللاوس، فحوالي 40% من مساحة دولة اللاوس مغطاة بغابة مغلقة وهي -إضافة لذلك- في حالة تدهور كبيرة خاصة ما بين 1990-2015، فطيلة هذه الفترة انخفضت بنسبة 25% ، لذلك من أسمى أهداف هذا المشروع هو زيادة مساحة الغابات الطبيعية إلى 70% بحلول عام 2030، كما يهدف ذات المشروع إلى زيادة مناطق الغابات المحمية في عموم جمهورية اللاوس(GGPAL 2017, P72).

## 6. خاتمة:

يمثل النمو الأخضر جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد الأخضر -المرتبط به- أحدث مرحلة في إعادة بناء الخلاف السياسي في مواجهة التحديات البيئية والتحركات البيئية. وهي تشمل مناهج تتراوح من المشاريع الضخمة للهندسة الجيولوجية إلى استراتيجيات الكفاءة الروتينية، وبهذه الوسائل يَعِدُ الاقتصاد الأخضر بوقف الأزمة البيئية والتخفيف من عواقبها، بينما يتزامن في الوقت نفسه مع التصدي للتحديات الاجتماعية المتمثلة في العوز والفقر، وعدم التمكين من خلال تسريع النمو الاقتصادي.

فالاقتصاد الأخضر هو مشروع مثالي، يرسم مسارًا إلى المستقبل، بفضل البصيرة العلمية والتطور الهندسي والذكاء الإداري، فمنظّروه يزعمون أنه قادر على إصلاح الأضرار المتراكمة للنموذج الصناعي القديم. وفي الوقت نفسه فهو بذلك يجسد المآل المرغوب فيه، ولن يتم ذلك إلى عبر تعزيز المنطق المؤسسي والمعياري للأفكار السياسية الاقتصادية السائدة الحالية، والتي تجعل من النمو الأخضر حصنا منيعًا ضد التغيير، فهو ينظر إلى النمو الاقتصادي على أنه أمر جيد وحتمي، وغير محدود بشكل أساسي، وكذا اعتباره مسألة



Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ذات أهمية ملحة للمجتمع ككل، وهو ما انتبهت إليه دول العالم وسارت فيه وخطت خطوات مشرفة، ولم يقتصر ذلك على دول العالم المتقدم بل على دول من العالم الثالث وهو كما اتضح مع الحالتين الكمبودية واللاوسية.

## 7. قائمة المراجع:


- البنك الدولي،(2017)، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية: النمو الأخضر كأول عملية برنامجية لسياسة التنمية، البنك الدولي: واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.

- المعهد القومي للبحوث الاقتصادية،(2013)، المسودة الأولى: الاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ؛ المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية، لاوس.

- بلحشعي، محمد أمين، (2021)، الاقتصاد الأخضر كآلية لضمان الأمن البيئي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01.

- كابروتي، هاريس، (2011)، الدول الناشطة في مجال التكنولوجيا الخضراء: إعادة التفكير في التمويل، نيويورك، الأمم المتحدة.

- كلارك، سنافلا،(2013)، ماذا يعني ريو+20 للتنمية المستدامة، مجلة التنمية، العدد 56.

- نفادي، محمد صديق، (2017)، الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي (دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، المجلد 17، العدد 01.

-Allen,Cameron & Clouth,Stuart,(2012), A Guidebook to Green Economy,NY, United Nations.

-Cosbey Aaron,(2021), “Trade, sustainable development and a green economy: Benifites,challenges and risks” in: The Transition to a Green Economy: Benifites,Challenges and Risks a Sustainable Development Prespective, NY, United Nations.

-Davis, A.R,(2013), "Cleantech clusters: transformational assemblages for a just, green economy or just business as usual?",Global Environmental Change, N°23.

-FAO,(2010), Payments for Environmental Services Within the Context of the Green Economy,NY, United Nations.

-Georeson, Lucien & Maslim, Mark & Poessinouw, Martyn,(2017), The global green economy: a review of concepts, definitions, measurement methodologies and their interactions, Geography and Environment, 4(1), e00036.

- GGPAL ,(2017), Green Growth Potential Assessment Lao PDR Country Report, Republic of Korea, Global Green Growth Institute.

-Khor Martin,(2021), “Challenges of the green economy concept and policies in the context of Sustainable development, poverty and equity” in: The Transition to a Green Economy: Benifites ,Challenges and Risks a Sustainable Development Prespective, NY, United Nations.

- Mareth Mok,(2010), The National Green Growth Roadmap, ESCAP, United Nations.

-Mathai, M. V. and Puppim de Oliveira, J. A. (Eds.),(2016), Green Growth: Ideology, Political Economy and the Alternatives, London, Zed Books Ltd.

-Mohammed Essam Yassin & Others,(2013), “Making Growth Green and Inclusive: The Case of Cambodia”, OECD Green Growth Papers, 2013-09, OECD Publishing, Paris.

-Sam Nuon, Khong.(2012), Evolution and Experience in Green Growth of Combodia, Paris,OECD Green Growth and Sustainable Development Forum.

-UNFCC ,(2016),The Economic,Social and Environmental Impacts of Greening the Industrial Sector in Cambodia,in:
https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Green%20industry%20presentation%20GGGI%20for%20UNFFCCC%20-%20final.pdf




Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)